الانتخابات منهج ديمقراطي واضح

إحسان الربيعي

يوم الانتخابات منعطف تاريخي لكل أبناء العراق والمنطقة، فبعد معاناة مريرة مر بها الشعب العراقي احتفل العراقيون بالعرس الانتخابي الذي طالما انتظروه منذ أمد بعيد، وشهد العرس الصغير قبل الكبير والمريض قبل السليم والبنت قبل الأم مما يدل على وعي العراقيين جميعاً وهم يد واحدة لبناء عراق ديمقراطي حر يحفظ كرامتهم وعزهم إلى ما فيه الخير للجميع، ويعد هذا الحدث الفريد من نوعه والجديد بحلته بمثابة إرساء سياسة العراق في منهجه الواضح اتجاه شعبه ومحيطه الإقليمي والدولي. والانتخابات التي صوت لها الشعب فرصة تاريخية ومصيرية لما ستتمخض عنها من كتابة دستور العراق الذي سيحدد مستقبل أجيال العراق القادمة. وأثبت العراقيون أنهم قادرون على تحقيق مصيرهم وأن يمحوا إرث الماضي البغيض وكسر حاجز الخوف المتمثل بأيديولجيات الإرهاب بذهابهم إلى صناديق الاقتراع والإدلاء بصوتهم لتقرير مصير وطنهم العزيز، وهذا الحلم العراقي تحول إلى واقع ملموس واعتبار الانتخابات ميلاد العراق الجديد هاتفين بصوت واحد كل مركز انتخابي هو تجمع ديمقراطي وكل صندوق اقتراع هو صوت عراقي وكل قائمة هي كيان سياسي. والعرس الانتخابي بمنظور الشعب أبلغ من قلم كل كاتب وأعمق من مخيلة كل فنان وهو ليس عابر يمر مرور الكرام كما يظن الإعلام المغرض عبثاً والفضائيات المأجورة، بل هو محفور في ذاكرة أبناء العراق الشرفاء. ويعتبر الاقتراع أول ممارسة ديمقراطية حرة دون رقيب لتمهد الطريق أمام الشعب للتحرر من ربقة الدكتاتورية والحكم المنفرد الذي جثم على العراق وأهله لأكثر من ثلاثة عقود مظلمة ذاق فيها الشعب العراقي الويلات تلو الأخرى. ويثبت العراق للعالم أجمع إنه قادر على خوض غمار العملية السياسية الوليدة ونهج الديمقراطية بمفهومها الصحيح وينفض عن جسده غبار الحكم الجائر الشمولي وإحلال الحرية وبزوغ شمس العراق بعد أن غابت عنه عقوداً كثيرة. ويوم الانتخابات يوم انتصار العراق، انتصار الحرية على الفاشية، انتصار حكم الجميع على حكم الفرد، انتصار على الإرهاب بكل أنواعه وإفرازاته الدنيئة، وهكذا أسقطت مراهنات الأعداء ومن دار في فلكهم من إرهابيين وأزلام النظام السابق الذين تحالفوا على ضرب العراق في الصميم لوأد العملية السياسية برمتها وبنجاح التصويت للانتخابات حزم أمير الإرهاب المتطرف الزرقاوي حقائبه استعداداً للهروب من العراق بعد فشله في إفساد عرس الانتخابات مدركاً حجم تماسك شعب العراق ضد الزمر الإرهابية بعد أن قرر العراقيون في هذا اليوم الكبير أن يختاروا طريق السلام ورفض ظاهرة العنف والإرهاب والذين رفضوا الانتخابات وشككوا بشرعيتها وفق نظرتهم الضيقة إنما يصطادون في الماء العكر ويعطلون مشروع العراق السياسي للنهوض به إلى أفق التقدم والازدهار ونسدي لهم النصح بأن يكونوا في خندق الحرية والسلام بدلاً من أن يتخندقوا في دهاليز الظلام والدمار. وتمر بلادنا بظروف عصيبة جداً وتقع علينا جميعاً مسؤولية توحيد الجهود للعودة بها إلى الموقع الكريم الذي كانت عليه على مر العصور حيث قامت على أرضها أولى الحضارات في العالم. لقد كان العراق دائماً قوياً موحداً وتنوع مجتمعه القومي والديني والمذهبي كان ولا يزال عاملاً في قوته فقد عاشت تجمعاته المتنوعة في محبة ووئام وسلام قلما نرى أمة على الأرض تحابت وتآخت مثلها وتلك نعمة أنعم الله بها علينا فلم تغيرها الأزمان ولا تداخلات الغرباء والإرهابيين ولكن الشعب لم تنطل عليه ألاعيب الأيدي الخبيثة مدركاً لما حوله من مكائد ودسائس واعياً لمحاولات خلق الفتنة والطائفية فصبر وفوت الفرصة على أعدائه في تأجيجها.

ونسأل الله أن يبقينا متوحدين متراصين لبناء العراق ومستقبله الزاهر.

مراقب

عبد الحسن

ذاكرة المعتقلات

اعوجاج اللسان ... كيف؟

صائب ادهم

كثيراً ما يلقي الصمت بظله الثقيل علينا، انا وصاحبي المتزنزن معي . يحصل ذلك بالذات عند تقدم الليل وعند اقتراب الفجر. في هذين الوقتين الرهيبين من اوقات معتقل قصر النهاية، تنشد افكارنا وتتركز عند نقطة حدودية فاصلة محورها سؤال تغلفه الحيرة والقلق: ترى من يكون الاول الذي يؤخذ إلى ساحة التنفيذ؟ أي منا سيسبق الاخر في التوجه إلى "حديقة الموت" تلك الحديقة التي من يطأ طينها يغوص فيه إلى الابد.

وللذكرى، هذه الحديقة كانت وحتى يومنا الحاضر، الواجهة الخضراء الامامية لقصر " الرحاب الملكي" وهي الحديقة التي اعدم وسقط على حشائشها وتحت اغصان اشجارها الباسقة، فيصل الثاني ملك العراق والامير عبد الاله خال الملك وولي عهده مع عدد من الاميرات الحجازيات الهاشميات وعدد من الخدم والمرافقين صبيحة يوم الاثنين ١٤ تموز / يوليو/ ١٩٥٨ .

صديقي ، لا يتذكر شيئا عن ذلك الحدث الدامي المحزن حين حولت رشاشات " السترلنك" تلك النخبة من " بني هاشم" إلى جثث هامدة نتيجة فعل متسرع " اهوج" لا مبرر له، فالعائلة رفعت شرشفا ابيض معلنة الاستسلام للثورة ، وفقا لشهود عيان من جنود كتيبة الحماية في القصر وعدد من خدمه ...

ان صاحبي انذاك في مرحلة التكوين الصبابية السابقة لزمن الحدث، أي كان لم يزل طري العود ، يميل حيث تميل الريح ويهرع إلى الضجيج حيثما يكون...

هذا ما قاله عن نفسه وايضا قال: انه كان يخشى المطر، يجهل فوائده ومعانيه مثلما كان يهرب من الشمس، لان وهجها كان يسبب له الحمى والعرق والتوتر. لم يكن يفهم الشمس الا هكذا! لكن حاله مع مرور الوقت تغير، ومفاهيمه عن الشمس والمطر صارت لها معان اخر... كان ذلك عندما بلغ سنه ٢٥ عاما واعطى راسه للانتماء، حيث وجد ان عليه قطع العديد من المراحل والمسافات جغرافياً وفكرياً. وحين اعتمر رأسه بالوعي والتمييز، وانطلقت منه بروق وومضات اضاءت امامه ايديولوجية النعم واللا .. واثارت في داخله عاصفة من تساؤلات مثل : لماذا وكيف والى اين؟... صار يقرأ بنهم وعمق. وراح يأسف على الزمن الذي امضاه في قراءة ... رومانسيات يوسف السباعي واحسان عبد القدوس ومحمد عبد الحليم عبد الله وغادة السمان وليلى بعلبكي ، وغيرهم من الاقلام التي كانت توظف الكلمة في خدمة كل ما هو ضبابي وخيالي وذاتية زائلة..

سالته: لماذا جاؤا بك إلى قصر النهاية؟ اجاب: اعتبروني عنصرا نشطا في كتائب كفاحية مسلحة في الجنوب.

قال: رفضت الاتهام وصمدت في وجوههم، لكن مع اشتداد التحقيق معي، اخذ صمودي يفتر ومقاومتي تضعف. كانوا يوميا يحقنونني بـ "هرمون" الاعتراف. حتى قلت كل ما هو ليس حقيقيا، الهرمون هذا جعل لساني ينفلت ويعوج.

فاطعته: كيف يعوج اللسان؟

ضحك من السؤال. لكنه اوضح لي ان اعوجاج اللسان يحصل عند " الرضوخ" للقوة ويعد وسيلة اضطرارية للخلاص من لحظة قاتلة أو من موقف يخلو من وجود الله والضمير.

توقفت عن الكلام. بماذا اجيب من مارسوا معه انواعاً مفزعة من القسوة ويبدو الان امامي وكانه خارج لتوه من "فرن ..."!

انا وهو الان بين اربعة جدران، نشعر بانها تضيق علينا كلما توالت ليالي ذلك الشتاء الذي نامت الشمس فيه تماما تاركة قصر النهاية غارقا في الظلام مثل جزيرة قطبية ، كل من فيه يرتجف من الخوف والبرد والدم.

كان صاحبي، يعاتبني يوميا، لأني لا اصغي إلى كلامه ولا اواسيه أو اتضرع معه إلى الله ليمنحه المغفرة ويخلصه من عذاب الضمير وذرف الدموع.

لقد كان ثمن اعوجاج لسانه، عاليا وبالغاً، يدعو إلى الأسف والحزن والرثاء.

يوما حاولت ان اوقف دمعه وعذابات ضميره، نصحته بان يكف. قلت له: ما جدوى الدمع بعد ان انهار سد مأرب؟

وفي ليلة من ذلك الشتاء العابس، ١٢ / ١٩٧٢ اخذوه ... ذهب معهم يترنح من قشعريرة الخوف والبرد...

. لم يعد بعد ...!

حضور فاعل وشجاع من اجل عراق ديمقراطي

المرأة تطرز يوم الانتخابات بالزغاريد

بغداد . اياد عطية

بانت ملامح الحلم العراقي المرتقب مع اول خيوط صباح الاثنين يوم الثلاثاء من كانون الثاني ٢٠٠٥ ومع اول هلهولة اطلقتها امرأة عراقية وهي تدلي بصوتها في انتخابات الامل العراقي الجديد... اسراب احتفالية شيوخ ونساء وشباب توافدوا إلى مراكز الاقتراع متحدين زمر الارهاب والجريمة... العراقيون الذين ذاقوا الامرين من انظمة الظلم والطغيان عادوا يحلمون من جديد بعراق حر ديمقراطي... وكان للمرأة العراقية حضور فاعل في هذه الانتخابات لتعبر مرة اخرى عن قدرتها على تجاوز الصعاب.

دموع الفرح

الحاجة ام ناصر (٦٨) عاما هي اول من ادلت بصوتها في منطقة حي الخليج في بغداد الجديدة وعندما سالت الحاجة عن مشاعرها في هذا اليوم... انهمرت دموعها ولم تستطع ان تقول أكثر من هذه الجملة الرائعة "يا ولدي العراق يستاهل أكثر". .. مواطنة اخرى عبرت عن مشاعرها وطلبت منا ان ننشر ما تقوله بالنص تقول المواطنة صبيحة حسن : انني لم اكن اتوقع ان تجري الانتخابات بهدوء وسلام وكنت اعتقد ان الإرهابيين سيمنعون الناس من التوجه إلى صناديق الاقتراع لذا حسمت أمري وقررت أن انتخب حتى لو دفعت حياتي ثمناً لمشاركتي في الانتخابات...

اما المواطنة ناهدة حامد حسين (٤٠) عاما مدرسة فقالت:

قطعت مسافة كبيرة قبل ان اصل إلى المركز الانتخابي والحقيقة اننا سمعنا العديد من التهديدات التي كان يطلقها الإرهابيون، وبالرغم من كل ذلك تجاهلنا تهديداتهم وصوتنا لمستقبل بلادنا التي حرم ابناؤها لعقود طويلة من ابسط حقوقهم واولها حق اختيار من يمثلهم في برلمان منتخب.. ونأمل ان تكون هذه الانتخابات بداية حقيقية للديمقراطية في العراق بما يحفظ للانسان العراقي كرامته وحقوقه الانسانية التي طالما انتهكت ... كذلك نامل في ان تحقق الحكومة القادمة طموحات الشعب العراقي في تحقيق الامن والاستقرار وحل المشاكل الكثيرة التي ارهقت المواطن العراقي المثقل بانواع الهموم، والذي جاء إلى مراكز الانتخابات وهو يأمل في ان تكون هذه الانتخابات بداية لنهاية كل الازمات التي يمر بها المواطن العراقي...

اما المواطنة فوزية ناصر (٥٢) عاما فتحدثت لنا عن يوم الانتخابات قائلة: استطيع ان اقول انها المرة الاولى التي نستطيع فيها ان ننتخب بدون ضغوط وبارادتنا ثم تستدرك قائلة: عمري (٥٢) عاما، لم اسمع أو ارى انتخابات حقيقية في تاريخ العراق وكانت الانتخابات في السابق عبارة عن مهازل تثير الضحك لدى شعوب العالم لان الجميع يعرف كيف كانت تتم عملية الانتخابات، اما اليوم فالعالم كله يحترم ارادة العراقيين واختيارهم، وهذا ما يبعث الفخر في نفوسنا كعراقيات. واعتقد اننا كمواطنين ادينا واجبنا باروع صورة ونتمنى ان يرتفع السياسيون إلى مستوى الشعب الذي عبر عن ايمانه بالمبادئ الديمقراطية ومبادئ الحرية والعدالة وعبر عن وحدته وتضامنه من اجل بناء عراق حر ومستقل ... فنحن العراقيين نحب وطننا ونحب شعبنا ولا نفرق بين مواطن واخر ... فهل يتعلم السياسيون الدرس ... نأمل في ذلك.

صور رائعة

كثيرة هي الصور الرائعة في هذه الانتخابات، لكن صورة المرأة المسنة التي لم يمض على خروجها من المستشفى يوم واحد قبل الانتخابات كانت قد لفتت انظار الموجودين في المركز الانتخابي ٩٣٠٠٤ فاتجهت صوبها لاسألها عن سبب حضورها للانتخابات مع ان علامة المرض والانهاك بادية عليها... قالت انا ام حميد... جئت إلى هنا من اجل مستقبل ياسر وهبة وامجد وهم احفادي... اريدهم ان يعيشوا بحرية ورفاه اريد لهم ما حرمت منه انا...

وادعو الله ان يعيش ابناء العراق كلهم بحرية وامان وخير. اما سميرة جاسم ابنة الحاجة ام امجد فقد عبرت عن سعادتها في المشاركة في هذه الانتخابات... وقالت ان المرأة العراقية لها حضور واسع في هذه الانتخابات ونامل في ان تستعيد المراة العراقية كل حقوقها في المستقبل القريب، واضافت انها انتخبت قائمة فيها عدد من النساء المخلصات للوطن والمدافعات عن حقوق المراة ... واستدركت قائلة: لو كانت هناك قائمة للنساء... لانتخبتها بدون تردد... لان لا احد يعرف بحقوق النساء مثل النساء.

ومن الصور الرائعة الأخرى هي صورة عائلة السيد كريم هادي وزوجته حليمة علي والذين تجشموا عناء الطريق متوجهين صباحاً من منطقة الحرية إلى منطقة شارع فلسطين حيث المركز الانتخابي المسجلة فيه اسماؤهم بحكم كون العائلة كانت تسكن في شارع فلسطين. حيث قطعوا مسافة كبيرة بحيث انهم خرجوا من الساعة السابعة ولم يصلوا المركز الانتخابي الا في حدود الساعة الواحدة ظهراً وعندما وصلت العائلة إلى المركز الانتخابي زغردت السيدة حليمة فرحاً وابتهاجاً بهذا اليوم العظيم ولتمكنها من الوصول والمشاركة في هذه الانتخابات.

حماية حقوق الإنسان في الدولة الفيدرالية

المحامي : هاتف الاعرجي

من الواضح ان لتوزيع السلطات في الانظمة الاتحادية بين الحكومة المركزية وحكومة الولايات قد يكون له اثر مهم في حماية الحقوق الشخصية. فاذا اعطيت بعض السلطات للحكومة الاتحادية، قلت بالمقابل قدرة الولايات الاعضاء على التشريع في هذا المجال. وبالعكس فان وجود بعض السلطات بايدي الولايات يلزم الحكومة الفيدرالية المركزية بالالتزام بنص الدستور وما رسمه وحدده. على ان النص على الحريات المعتبرة والجديرة بالحماية في وثيقة رسمية أو اعلاناً للحقوق امر يكاد يكون اعتيادياً في العصر الحديث. لقد شعر واضعو الدساتير الفيدرالية باهمية ان تترك للولايات الحرية لحماية الحقوق لشعوبها بواسطة اعلانات للحقوق تشتمل عليها دساتيرها الخاصة. ومثل هذا المنطق بدا مقنعاً إذ حمت الولايات والاقاليم معظم الحقوق التي نصت عليها دساتير الولايات من تدخل الحكومة الاتحادية في التعدي على الحقوق الشخصية. ان القبول الواسع بالفكرة القائلة بضرورة وجود شرعة للحقوق في حكومة دستورية تلتزم بنصوص الدستور التزاماً فعلياً يرجع ولا شك إلى الاعتقاد بان العرق والعادة وتوزيع السلطات لا يستطيع توفير الحماية الكافة للحقوق الاساسية. فالوضع الانكليزي الفريد في ان العرف يحمي الحقوق لا يمكن تصديره أو الاعتداد به في الدول الأخرى. لذلك شعرت الدول الأخرى . بل والامم والشعوب أيضاً، بالحاجة إلى التذكير الدائم باهمية الحريات الاساسية وهو ما تعطيه شرعة الحقوق الاطمئنان الذي توفره تلك الشرعة.

ورغم اهمية هذه الشرعة في هذه الحماية المطلوبة للحقوق والحريات، تبقى عدة مشاكل قائمة، كطبيعة الحقوق التي ستعطى حماية خاصة، والمدى الذي ستطبق فيه، والحد الذي ستخضع فيه، لمصالح المجتمع الأخرى وتكون تابعة لها، واجهزة التطبيق التي تحول هذه الحقوق من اعلانات شكلية إلى قواعد ايجابية وتطبيقية للتصرف الحكومي . يتعلق بالنطاق الذي ستطبق فيه، اذ لا بد من معرفة المدى الذي تحمى فيه هذه الشرعة الحقوق والحريات الضرورية، كما لا بد من معرفة الجهة التي تصاغ بوجهها نصوصها وتوجه محظوراتها .

ولا بد هنا من ملاحظة، ان شرعات الحقوق قد سنت على وجه العموم لحماية الحريات من تعديات الحكومة لا من تعديات الافراد أو الجماعات، ويفترض بحق في احيان وبغير حق في احيان اخرى، بان الوسائل القضائية العادية يجب ان تكفي لحماية الحقوق من هذه التعديات غير الحكومية . والفكرة وراء هذا الافتراض هي ان قوى الامن توفر الحماية للشخص المهدد. اذ ان هذا الشخص يستطيع حماية حقوقه بدعوى يقيمها على المتعدي، وهذا الافتراض ليس صحيحاً دائماً ، ولكن قد نجد فيه تفسيرا للسبب الذي تعتبر بموجبه النصوص الدستورية الخاصة بهذا الشان عقيمة وبدون جدوى. وعلى العموم تستلزم الحماية من الإفراد عملا ايجابيا من الحكومة يتخذ شكل اجراءات الامن اوالاجراءات القضائية التي يسمح بها التشريع القائم. اما إذا اهملت الحكومة هذه الاجراءات فيصعب تصور كيف يمكن اجبار الحكومة على الالتزام بالحقوق، بمجرد نص في شرعة الحقوق على حمايتها. فشرعة الحقوق يمكن ان تؤدي وظيفة سلبية لردع حكومة ما من القيام بعمل شيء ممنوع ولكنها من الناحية الايجابية ليس لها من اثر سوى اثر اللوم المعنوي.

ومع ذلك جرت بعض المحاولات المحدودة لتضمين اعلانات الحقوق الرسمية نصوصاً موجهة ضد التعديات الخاصة على الحريات. ولا تشير الدساتير السويسرية والاسترالية والكندية إلى هذا الموضوع، مع انه قدم اقتراح في كندا ان يعاقب التشريع الاتحادي على ارتكاب جرائم معينة ضد الحرية. وبالطبع تملك الحكومة الاتحادية السلطة هذه بموجب اشرافها على القانون الجزائي. كما تتمتع الحكومة الاتحادية في سويسرا بمثل تلك السلطة، ولكن لا يستلزم أي نص دستوري استعمال هذه السلطات للغرض المشار اليه. وتملك الحكومة الاتحادية الالمانية بموجب دستور بون سلطة مشابهة، وفضلا عن ذلك نص دستور المانيا الغربية على حماية بعض الحريات من التعديات الخاصة ، كالحرية من العمل القسري والحرية من التعسف في استعمال السلطة الاقتصادية، ولكن مسألة ضمان هذه الحريات تبقى قائمة وبدون حل، الا ان النص على هذه الحريات في الدستور قد يفيد في التاكيد على اهميتها.

وفي الولايات المتحدة تستطيع الحكومة الاتحادية سن تشريعات لحماية الحقوق ضمان نطاق السلطات المفوضة اليها فقط. وبنتيجة ذلك لا تستطيع الحكومة الاتحادية على وجه العموم ان تبسط سلطتها بغية معاقبة الافراد الذين يتعدون على حريات الاخرين. ان هذه الثغرة في نظام حماية الحريات على شيء من الخطورة، اذ انها أدت احياناً إلى بقاء الاقليات بدون حماية، الا إذا رغبت الولايات توفير الحماية لها. ولكن تجدر الاشارة بهذه المناسبة إلى التعديل الخامس عشر للدستور ، الذي حظر العمل القسري، والذي فسر بانه يمنح الحكومة الاتحادية الحق في معاقبة الذين يشغلون الاخرين ضد ارادتهم. اما التعديات الفردية على الحقوق الأخرى، كالحق في الاقتراع والحرية من الايذاء الواقع على الجسد، فقد تطرق اليها قانون الحقوق المدنية الاتحادي، حين نص على فرض عقوبة جزائية على موظفي حكومات الولايات الذين يحرمون المواطنين من ممارسة حقوقهم الدستورية. ومن المهم ان ينص دستور الدولة الاتحادية التي تضم جماعات متباينة نصا واضحاً على سلطة الدولة الاتحادية في تامين حرية الافراد ضد التعديات الخاصة. والحجة لوجود مثل هذه السلطة في شرعة الحقوق هي حجة قوية اذ انها قد تخفف من مخاوف الاقليات. ولا ينكر بالطبع ان من غير الممكن لاي شرعة من شرعات الحقوق ان تضمن اتخاذ الحكومة للأجراءات الايجابية التي يخولها اياها، مثل ذلك النص، ولكن وجود مثل هذه السلطة ، هو امر ضروري في نظام فعال لحماية الحقوق، ومن ناحية اخرى لا بد من معرفة ما إذا كانت نصوص شرعة الحقوق توجه ضد تعديات الحكومة الاتحادية وحكومة الولايات معا، ام إذا كانت موجهة إلى احدهما فقط. ويختلف هنا نهج الانظمة الاتحادية بشكل ملحوظ، ففي الدستور الكندي تطبق النصوص القليلة المماثلة للنصوص التي تتضمنها عادة شرعات الحقوق على المجالس التشريعية، في الاتحاد وفي المقاطعات على حد سواء. اما في استراليا فلا يتناول النص المتعلق بالحرية الدينية سوى تعديات الحكومة الاتحادية. وفي سويسرا تلزم النصوص الدستورية المتعلقة بالحقوق الشخصية الاتحاد والمقاطعات على حد سواء، وكذلك في المانيا وفقا لنصوص دستور بون.

اما الوضع بالنسبة للولايات المتحدة فعلى شيء من التعقيد، فشرعة الحقوق الاصلية حمت الحريات ضد تعديات الحكومة الاتحادية فقط. وقد اشتمل الدستور الاتحادي على نصوص حظرت على الولايات اصدار بعض التشريعات التي اعتبرها واضعو الدستور واجبة المنع بشكل خاص . وفي ماخلا ذلك كانت الولايات من الناحية القانونية حرة في التعدي على الحريات متى شاءت. لقد فرضت الولايات في دساتيرها قيودا على سلطات حكوماتها ، وقد اتت هذه القيود في بعض الاحيان اشد صراحة من تلك التي يفرضها الدستور الاتحادي على الحكومة الاتحادية . الا ان المقياس الموحد من المتطلبات المفروضة على الولايات بموجب التنظيم الدستوري الاتحادي الاصلي كانت قليلة نسبياً. ولكن مجرى الحوادث اللاحق قد بدل هذا الوضع تبديلاً اساسياً. ففي عام ١٨٦٨ م حظر التعديل الرابع عشر على الولايات ان تحرم أي شخص من حقه في الحياة أو الحرية أو التملك دون اتخاذ الاجراءات التي يفرضها القانون . وبموجب اجتهاد المحاكم اصبح لهذا النص، مضمون يشبه مضمون شرعة الحقوق الاتحادية وان لم يكن مماثلا له. وهكذا فان الدستور الاتحادي يحمي نطاقاً واسعا من الحرية ضد اجراءات الحكومة الاتحادية أو حكومات الولايات . لقد حددت سلطات الحكومة الاتحادية تحديدا اضيق من سلطات حكومات الولايات في الاور التي تتناول ما يسمى بالحقوق الاجرائية. بينما تضيق سلطات حكومات الولايات عن سلطات الحكومة الاتحادية في الامور التي تتعلق بما يسمى "بالحقوق الجوهرية" ولكن الاختلاف هو في درجة التاكيد على هذه الحقوق أو تلك. وتبعا لذلك يصح القول ان الدستور الاتحادي يلزم كلا من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات.

وتكاد جميع الدساتير في الدول الفيدرالية أن تصرح بوجوب ضمان "حقوق الاشخاص" الذين يقعون تحت دائرة اختصاصها.

وتاخذ هذه الحقوق شكلين اساسيين:-

١. قيود على الحكومة: فان اقدم اشكال حقوق الافراد المضمونة دستوريا واشهرها هي تحديد الامور التي لا يمكن الحد منها، فلا يمكن الحد من حرية أي شخص في الكلام والنشر والدين، ولا تستطيع أي ولاية ان تنكر على أي شخص الحماية العادلة المتساوية للقوانين، وتحدد معظم الدساتير الفيدرالية حقوق الافراد تجاه الحكومة بطريقة تكاد تكون مماثلة. ولتشمل كافة الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية.

٢. التزامات على الحكومة: وتضيف معظم الدساتير الحديثة إلى حقوق الافراد المتقدمة نحو الحكومة عددا من الالتزامات الايجابية تلتزم بها الحكومة نحو الافراد جميعا واكثر هذه الالتزامات هي بعض الضمانات مثل حق العمل، حق التعليم ، حق حماية الشيخوخة ، وغيرها من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية .